البيان الصحافي الخاص بالمجتمع المدني لمفاوضات التغير المناخي، الدوحة – قطر 2012

eco

30 نوفمبر 2012

Eco has been published by Non-Governmental Environmental Groups at major international conferences since the Stockholm Environment Conference in 1972.
This issue is produced co-operatively by Climate Action Network (CAN) groups attending the SBI, SBSTA, AWG-KP and AWG-LCA in Bonn in June 2008.
ECO website: http://www.climatenetwork.org/eco

العمل على"خطة العمل"

بقليل من التفاؤل انضمت إيكو إلى الطاولة المستديرة لمناقشة خطة العمل 2 للفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزّز".(ADP)خطة العمل: درجتان" هكذا سمعها المندوب عند دخوله الغرفة، و قد لاحظت جميع الاطراف فجوة ما بين الطموح الموضوعة والواقع فيما قبل العام 2020 وذلك بإهتمام بالغ في مؤتمر ديربان، وبعد سنة من التقدم القليل- إن وجد- يبدو أن الدوحة عازمة على دفع المجموعة الى العمل .

ومع ذلك فلم يبدأ مندوب الولايات المتحدة خطابه بهذا السياق، فأولا إن شرح أن الفشل في إعتماد تشريعات مناخية محلية، (والتي قال أنها كانت قد تسمح للتخفيضات بتحقيق فعلي لتخفيف نصف كمية الانبعاثات المرجوة) تشكل نوعا من مضاعفة للطموح حيث أنه يجب الآن أن تتم جميع التخفيضات في بلده. والمشكلة هي أنه في حين أن مستوى الجهود المحلية في الواقع سيكون أعلى، فأن الغلاف الجوي لن يشهد أي طن واحدا إضافيا من تخفيض الإنبعاثات.

تفضل إيكو التوجه الذي عبر عنه المندوب الإثيوبي الذي طمح إلى أن يصل بلده إلى مستوى خالي من الكربون بحلول عام 2025 وهي تعهدات لا يجب أن ينظر اليها على أنها مفرطة الطموح حيث أنه إن لزم الأمر فسوف يتحقق الدعم لذلك. وتتفق إيكو أيضا مع مندوبي الدول النامية الذين أشاروا إلى الكثير من الإجراءات الطموحة التي يمكن االقيام بها خارج ال ADP بالإضافة إلى ضرورة وضع اللمسات الأخيرة على الالتزامات المحلية تجاه اتفاق كيوتو والعمل التعاوني طويل الأمد (LCA) قبل إنتهاء صلاحيتهم لتحقيق أعلى مستوى ممكن من الطموح، بما في ذلك استخدام وسائل التخلص من الهواء الساخن لفترة الإلتزام الثانية وما بعد والأتفاق على محاسبة موحدة لكل الاطراف من الدول المتقدمة من خارج مجموعة فترة الإلتزام الثانية (المنتفعون والركاب المجانيين) وذلك لضمان مقارنة الجهود

. وبغض النظر عن ذلك، لاحظت إيكو التركيز الغريب الذي أعطي لما سمي ب"الانشطة التكميلية". ولكي نكون واضحين فان إي أنشطة أو مبادرات أو تدابير يمكن ان تخفض من انبعاثات الكربون أو غيرها من الغازات الدفيئة هي محل ترحيب كبير وبما في ذلك ما هو خارج سياق الUNFCCC.

وذلك يشمل اتخاذ اجراءات لتخفيض مركبات الكربون (من خلال بروتوكول مونتريال) والكربون الأسود والوقود المستخدم في النقل الدولي, حيث يمكن تصميم آليات التخفيف لايجاد مصدر تمويل خاص للمناخ بشكل دائم. وذكر عدة مرات في المائدة المستديرة الزامية العمل للتخلص التدريجي من مصادر الوقود الحفري (مع تحقيق احتياطي بحوالي 2جيجا طن). ولكن هذه الأنشطة يجب أن تتم بالاضافة الى التعهدات القائمة وألا تستخدم كوسيلة وحيدة لتنفيذها، لأنه في مثل هذه الحالات فجوة الطموح لن تتقلص بأي حال من الاحوال .

كما أن هذه التدابير ليست متساوية التأثير على المدى البعيد، فالعمل على قوى مناخية قصيرة المدى يمكن أن يساعد، ولكن بما أنها تسمى " قصيرة المدى " فأن ايكو لا تريد أن تراها تعمل كبديل للقوى المناخية طويلة المدى كثاني أكسيد الكربون. وكما أقترح البعض، فإن التقارير والأوراق التقنية لتحليل كل هذه الخيارات بما في ذلك التداخل بين ما هو اضافي وما هو موجود بالفعل سيكون موضع ترحيب .

والمجموعة الاخرى من تصريحات المائدة المستديرة لمنافشة خطة العمل الثانية للفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزّز أشارت إلى أن عددا لا بأس به من البلدان النامية لم تقدم بعد خطط

نقاط خاسرة ونص متضرر

لتعهدات التخفيف الوطنية .(NAMAS) وسوف تلقى أي تعهدات حفاوة وبخاصة إذا قدمت من تلك الدول النامية ذات القدرة الإقتصادية الأعلى مقارنة ببعض البلدان المتقدمة الأخرى الأقل ثراءا وذات مسؤولية متنامية عن الإنبعاثات. ومن هنا فإن هذا التقييم الفني لإمكانيات التخفيف قد يكون مجديا وعلى وجه الخصوص عملية تحديد الإحتياجات من وسائل التنفيذ التي من شأنها أن تمكن البلدان من تحقيق تقدما في نهاية المطاف ومن ثم تنفيذ معاهدات او NAMAs.

إيكو تتسائل ما اذا كان السبب أن الأنشطة التكميلية والأساليب المتبعة لحث العديد من البلدان على تقديم تعهدات او NAMAs وحصولها على اهتمام بالغ يكمن ورائه إراحة الدول المتقدمة وعليه فأنه بهذه الطريقة يصبح الطرف الذي ينبغي أن يكون الركيزة الثالثة لهذه الخطة العملية حاصلاً على اقل قدر من الانتباه او الانتقاد ألا وهو انخفاض مثير للشفقة في مستوى الطموح لدى الدول المتقدمة سواء في كيوتو او غيرها.

ومن وجهة نظرإيكو فأن أي خطة عقلانية لجدول أعمال العام 2013 يجب بالضرورة أن تتضمن مناقشة جادة حول التعهدات الحالية لهذه الدول. وعلى ما يبدو أن هناك حاجة إلى ازالة الشروط حول تعهدات او نطاقات, ولكن في نهاية المطاف فأن زيادة الى ما بعد نهاية القمة سيكون لا مفر منها كي ندفع الدول المتقدمة في نطاق 25-40٪. وأشارت بعض الأطراف أن هذا النقاش سوف يستمر طوال عام 2013 على المستوى الوزاري وإلا فإن "الشراء السياسي" لن يتحقق، وان فشل ذلك فإننا نخشى أن خطة العمل 2 يكون لديها خطة بديلة تسمى "خطة عمل ال 6 درجات".

بقراءة النص الحالي، إيكو قلقة من أن قراراً يمكن اتخاذه في الدوحة سيغيب النقاط الهامة والشاملة. أولاً، وفي ضوء ضعف الطموح للتخفيف المتواضع يخلق قلقاً حقيقياً فهو يحدد مستوى الخسارة والضرر في المستقبل. ثانياً، هذا يؤدي إلى الحاجة الملحة لاتخاذ إجراءات عالمية على جميع الجبهات من التخفيف والتكيف مع الحد من الخسائر والأضرار إلى أقصى درجة ممكنة كهدف الأساسي. إيكو تتوقع أن الذين شاركوا أكثر في المشكلة سيتحملون مسؤولية الدعم. ثالثاً، السبب الرئيسي لوضع الخسائر والضرر على جدول الأعمال من قبل الدول النامية المعرضة للخطر هو الوضع المرزي الذي ستتجاوز محددات التكيف من أجله العديد من المناطق .

معالجة التأثيرات التي يستحيل التكيف معها أمر ضروري للنقاش. ولهذا المؤتمر يجب أن يوفر القيادة في تطوير استجابة عالمية استراتيجية لمعالجة الخسائر والأضرار. يمكن متابعة جزء من العمل المطلوب عن طريق المؤسسات القائمة مثل لجنة التكيف، برنامج عمل نيروبي أو مجموعة المختصين بالبلدان الأقل نمواً. يمكن لهذه المؤسسات القيام بنشاطات هامة متعلقة بالخسائر والضرر. ولكن هل لأي من هذه المؤسسات التفويض أو القدرة لبحث الأعراض الأوسع نطاقا لنقص الطموح في التخفيف، والخسائر والأضرار المتعلقة به؟ هل يمكنهم التعامل مع أوضاع مثل فقدان دائم للأرض وسبل العيش؟ أو أن تقرر كيفية التأكد من أن منهجية السياسات ذات الصلة تعمل سوياً؟ إيكو لا تعتقد ذلك..

ولهذا ندعم نداء 100 دولة نامية تقريباً بآلية عالمية تهتم بالخسائر والضرر، والتي يمكن تشغيلها بالاستفادة من عمل المؤسسات الموجودة مسبقاً. إيكو تتوقع انه عندما يصل الوزراء هنا، سيريدون أن يغادروا الدوحة بنتائج ملموسة تظهر للعالم أن الأشخاص والدول الأكثر تعرضاً للخطر لم يتركوا بمفردهم. تطوير عملية المفاوضات في هذا المجال يجب أن يكون عنصراً في حزمة الدوحة.

أسواق كربون الغرب المتوحش

يناقش الفريق العامل المعني بالعمل التعاوني (LCA) إنشاء آلية سوق جديدة (NMM) وإطار مختلف النهج (FVA)، بما في ذلك استخدام الأسواق. ولكن الأسبوع الأول يقترب من نهايته، ولا يزال محتوى هذين البرنامجين غير واضحاً.

هناك رؤية مشتركة في أنه يفترض أن يعطي الإطار المختلف النهج (FVA) الإعتراف بمنظومات خفض الانبعاثات على مستوى وطني، وإذا كانت تريد الأطراف، يمكنها أن تجعل تخفيضات الانبعاثات التي حققتها قابلة للتداول دوليا ومؤهلة لتلبية أهداف خفض الانبعاثات الوطنية .(QELROs) من ناحية أخرى وتحت آلية السوق الجديد (NMM)يمكن للبلدان أن تقدم النظم الوطنية لخفض الانبعاثات لل UNFCCCلتتم الموافقة لإصدار الاعتمادات. كلا تياري العمل في نهاية المطاف يمكن أن يستضيفا نفس أنواع أنظمة خفض الانبعاثات، بدءاً من الأدوات المعتمدة على السوق إلى تغذية التعريفات المتجددة. إيكو بالتالي تتساءل لماذا التعب مع تيارين مختلفين للعمل؟!

كان الجواب واضحاً إذا ما نظرنا إلى السياسة. على الرغم من امكانية

أسواق كربون الغرب المتوحش (تابع)

استضافة نفس أنواع أنظمة خفض الانبعاثات، تتطلب آلية السوق الجديد معايير دولية مشتركة وموافقة الـ UNFCCC قبل أن يتم إصدار الاعتمادات واستخدامها. يمكن للإطار المختلف النهج (FVA)من ناحية أخرى أن يسمح للبلدان بتطوير النظم التي يريدون، وتقديم أرصدة الانبعاثات الناجمة دون أن تلقي الـ UNFCCCنظرة فاحصة عليها، شيء ترغب به اليابان ونيوزيلندا والولايات المتحدة بشدة .

إذا أصبح الإطار المختلف النهج جزءاً من اتفاق جديد بتكليف من منصة ديربان، ربما يسمح هذا للأطراف بالوفاء بجزء من التزاماتها باستخدام وحدات من آليات السوق المحلية الأخرى.

هذا يعني أن أسواق الكربون في المستقبل يمكن أن تشبه الغرب المتوحش، حيث يتم تداول وحدات متعددة من آليات السوق وغير السوق بصورة عشوائية دولياً. في عالم من دون مجموعة واضحة من المعايير الدولية، فإن هذا يؤدي بالتأكيد بالتجارة العشوائية لمضاعفة، وربما اضافة ثلاثة أضعاف وسيتركنا دون أي يقين عن حقيقة مقدار طن واحد من ثاني أكسيد الكربون. قبل أن يتم اتخاذ أي قرار حاسم بشأن آلية سوق جديدة (NMM) وإطار مختلف النهج(FVA) ، المفاوضون بحاجة للتفكير حول ما يريدون في الواقع وإذا كنا حقا بحاجة لاعتمادات كربون أكثر. إيكو تدعو للحذر: يجب اتخاذ أي قرار اعتماداً على مجموعة من المعايير الدولية التي تضمن خفض الانبعاثات الحقيقي والدائم والإضافي والذي يمكن التحقق منه، بما في ذلك التسجيل لمحاسبة شفافة، وتتبع جميع وحدات الانبعاثات، وأغطية الانبعاثات الاقتصادية والقطاعية، والمعاملات. يجب أن تكون من هذه المعايير أيضاً التأكد من أن إجراءات التخفيف تأمن المنافع العالمية في الغلاف الجوي الصافي، تفادي الحساب المزدوج وتحقيق منافع التنمية المستدامة.

عزيزي المفاوض، الق نظرة فاحصة على الدروس المستفادة من ألية التنفيذ المشترك (JI): الحكم المركزي لاستمرارية المعايير الدولية لم ينجح. تنح عن حصانك وابدأ العمل على المعايير الأساسية المشتركة.

الطوف في "الهواء الساخن"

لم تفقد إيكو الأمل بعد بالبلدان فيما يتعلق بتعزيز أهدافها الوطنية بخفض الانبعاثات، وما زال هناك خطوة أخرى بسيطة من شأنها أن تحدث تأثيراً كبيراً: في الواقع حوالي 13 مليار طن من التأثير. تعلم إيكو أن المفاوضين يدركون جيداً حقيقة أن القواعد الجديدة القوية لإزالة الفائض الهائل من تراخيص الانبعاثات من فترة الالتزام الأولى بموجب بروتوكول كيوتو سوف تحدث فرقاً حقيقياً. ربما لاحظ قرائنا الأعزاء أن هذه المسألة عزيزة جداً على قلب إيكو. فقد كنا ناشطين في تسمية وفضح بولندا وأوكرانيا وروسيا في تقاتلها من أجل حقوق بيع حصصها من الإنبعاثات الزائدة. كما أننا قمنا بتأنيب الاتحاد الأوروبي بسبب خروجه عن مساره بشأن التقدم والقيادة .غير أن هذه البلدان ليست هي الوحيدة التي تقف في طريق انفجار فقاعة "الهواء الساخن."

خبر عاجل! يبدو أن المحادثات قد أدت إلى إنشاء أحدث فريق لـ (عدم) التفاوض. لقد سمعت إيكو شائعات بأن هناك مجموعة من الدول الأطراف في كيوتو، بما فيها أستراليا والنرويج وأيسلندا، يتم تشكيلها لعدم اتخاذ أي موقف بشأن نقل فائض الانبعاثات. .ويبدو أنهم اختاروا اسماً للمجموعة وهو "مجموعة الحياديين" بدل أن ربما الوقوف على الحياد هو مكان مريح للتواجد به عندما تكون محاطاً بالهواء الساخن الصادر عن الدول الأخرى..

تدرك إيكو أن أي فائض في وحدات الكميات المخصصة من هذه الدول ليست هي السبب الحقيقي للقلق، ولكن الجالسين على الحياد لديهم القدرة على القيام بأمر إيجابي. تخلّوا عن موقفكم الحيادي واستلموا زمام المبادرة، فأمامكم مجموعة من الخيارات القادرة على إحداث التغيير: اعتماد موقف مجموعة السبع وسبعين (G77) أو اقتراح سويسرا ومن ثم الاختيار. يحتاج العالم إلى سماع صوتكم وإيكو حريصة جداً على سماع ما ستقولونه!

في النهاية، هناك خياران فقط لا غير: خيار يكسب فيه الجميع حيث يمكن أن تدفع هذه الأطراف بالمحادثات قدماً والتوصل إلى المزيد من تخفيضات الانبعاثات، أو خيار حيث يخسر فيه الجميع من خلال تعريض المحادثات للخطر وخسارة الفرصة لتعزيز فترة الالتزام الثانية بموجب بروتوكول كيوتو .بالطبع، يجب أن لا ننسى أن هناك طريقة أخرى لجعل فترة الالتزام الثانية بموجب بروتوكول كيوتو أكثر فعالية: يمكن لهذه الأطراف أن تزيد من مستوى الطموح في أهدافها المقدرة كمياً للحد من الانبعاثات وخفضها...

أين هي خطط العمل الوطنية للتخفيف (NAMAS) للدول

يمنح حدوث مؤتمر الأطراف الثامن عشر (COP18) في قطر فرصة مميزة للتقدم في مساعي التكيف والتخفيف من آثار التغير المناخي في المنطقة وخاصة للتمويل المناخي. لهذا تدعو إيكو الدول العربية لأخذ دور قيادي خارج قاعة المؤتمر.

تدعم إيكو دعوة منظمة غرينبيس العالمية لتكامل الجهود في منطقة العالم العربي شرقا وغربا فيما يتعلق بالبحوث والتمويل وتطوير تكنولوجيات الطاقة المتجددة. ويمكن لهذا التعاون الإقليمي أن يبنى على الجهود التي قامت بها كل دولة بشكل فردي في تطوير الطاقة المتجددة، وفي الوقت عينه إعطاء دول المنطقة دورا جديدا في مجال الابتكار التكنولوجي في الطاقة النظيفة.

وسوف يعزز التعاون في مجال الطاقة المتجددة الاقتصاد والعلاقات الأخوية المهمة جدا للتعامل مع التأثيرات المناخية الملحة التي تواجه العديد من دول المنطقة، ألا وهي زيادة ندرة المياه بسبب التغير في نمط الطقس والإرتفاع المتوقع لمستوى سطح البحر في بعض المجتمعات الساحلية وأحواض المياه الجوفية.

يتطلب تخفيف آثار التغير المناخي جهود إقليمية وعالمية للإنتقال من الوقود الأحفوري القذر لمصادر الطاقة المتجددة الآمنة.

تفضل إيكو إتباع نهج إقليمي يتبنى التنويع الاقتصادي المهم لمستقبل مزدهر مبني على استراتيجيات وطنية وإقليمية للتنمية المستدامة للطاقة حيث تتخذ الطاقة المتجددة دورا تقدميا في إنتاج الطاقة والذي يتضمن تحولا بعيدا عن الإعتماد الكبير على الوقود الأحفوري.

لدى قطر ودول الخليج القدرة الاقتصادية لتحقيق هذا التحول وفي الوقت عينه لعب دورا رئيسيا في تمويل التغير المناخي. لأسباب الإنصاف، ينبغي تحقيق هذا فب الإطار الذي يجعل الدول في الملحق 1 تفي بالتزاماتها لتمويل التغير المناخي.

لقد أثبتت غرينبيس في عملها على سيناريو (ثورة الطاقة Energy [R]evolution)أنه يمكن لدول الشرق الأوسط والعالم تحقيق التحول السريع إلى الطاقة الشمسية المتجددة وغيرها، التي أصبحت متوفرة بسعر مناسب على الرغم من الدعم الهائل الذي يتمتع به الوقود الأحفوري إذا توفرت التعديلات الازمة في الأسواق.

توفر مصادر الطاقة المتجددة للدول العربية الوعد بالسيادة قي مجال الطاقة والطريق إلى التنمية المستدامة والازدهار. ولكن الدول العربية ليست الوحيدة التي لم تقدم بعد خطط العمل الوطنية للتخفيف (NAMAS) الخاصة بهم.

كسر جدار الصمت فيما يتعلق بالدعم

في وقت سابق من هذا العام، شعرت إيكو بالسعادة لقراءة المطالب التي تشير إلى إمكانية رفع الدعم عن الوقود الأحفوري للمساهمة بشكل كبير في زيادة مستوى الطموح في أهداف التخفيف لمرحلة ما قبل عام 2020. في الواقع، كان الأمر مثيراً للاهتمام، فقمنا بإحصاء عدد البلدان التي تمثلها هذه المطالب. وتبيّن لنا أن أكثر من 110 دولة تؤيد المطالب الداعية إلى إدراج إصلاح دعم الوقود الأحفوري كخيار لرفع مستوى الطموح في أهداف التخفيف .

صباح يوم الخميس، بدا كأن العديد من الأطراف قد نسي أمر هذه المطالب بعد مرور بضعة أشهر فقط على إرسالها. وبالرغم من استمرار النقاش لساعات، لم يكن موضوع دعم الوقود الأحفوري من ضمن المناقشات الصباحية حول خطة عمل الفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزّز الثانية .

لحسن الحظ، لم تنس البلدان كلها هذه المسألة تماماً، إذ ظهر بعض الأمل في جلسة الفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزّز بعد ظهر يوم أمس. تود إيكو أن تشكر الفلبين وكوستاريكا وسويسرا للاعتراف بهذه الفرصة الهامة من أجل تحقيق تخفيضات إضافية في التلوث. (كما سمعت إيكو أيضاً شائعات بأن الولايات المتحدة والمكسيك تطرقتا إلى موضوع إصلاح دعم الوقود الأحفوري في جلسات أخرى في الأيام الأخيرة).

لقد أخبرتنا وكالة الطاقة الدولية (IEA) أن إلغاء الدعم عن الوقود الأحفوري يمكنه أن يسد فجوة التخفيف بين التعهدات القائمة وتلك المطلوبة بحلول عام 2020 بنسبة النصف تقريباً لوضعنا على مسار للحد من ارتفاع حرارة الأرض عند سقف الدرجتين المئويتين .

بطبيعة الحال، لن يكون من السهل إلغاء الدعم عن الوقود الأحفوري ولكن الخطوة الأولى هي الاعتراف بالإمكانيات والبدء بالعمل. ينبغي على الدول الغنية أولاً وضع حد لدعمها للمنتجين وبأسرع وقت ممكن. كما ينبغي دعم البلدان النامية في وضع خطط لإلغاء الدعم على الوقود الأحفوري بطريقة تضمن الحماية للفقراء فضلاً عن التحسينات في الحصول على الطاقة .

لقد مرّ أكثر من 3 سنوات منذ أن وافقت دول مجموعة العشرين والأبيك (APEC) على إلغاء الدعم على الوقود الأحفوري. وفي وقت سابق هذا العام، أشار مؤتمر ريو بشأن التنمية المستدامة أيضاً إلى إصلاح الدعم على الوقود الأحفوري. بإمكان الفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المساهمة في دفع هذه الجهود من خلال الاعتراف بإصلاح دعم الوقود الأحفوري كوسيلة لزيادة مستوى الطموح في أهداف التخفيف لمرحلة ما قبل عام 2020.

دروس الأخ الأصغر

الدروس التي يجب أن تستفيد منها آلية التنفيذ المشترك للمستقبل

آلية التنفيذ المشترك (JI) هي "الأخ الأصغر" لآلية التنمية النظيفة (CDM)الذي يتم تجاهله، وهي تحتاج إلى مراقبة دقيقة ليس فقط لأنه تم إصدار مئات الملايين من أرصدة الكربون التي تشرّع حصص الإنبعاثات الزائدة ولا تراعي السلامة البيئية في إطار التنفيذ المشترك بل أيضاً لأن آلية التنفيذ المشترك تبيّن لنا ما يمكن أن نواجهه مع آليات السوق الجديدة إذا لم نصر على وجود القواعد والرقابة الدولية الصارمة .

تناقش الأطراف هنا في الدوحة كيفية إصلاح آلية التنفيذ المشترك (JI)لجعلها مناسبة لفترة ما بعد عام 2012. ترحّب إيكو باقتراح إلغاء المسار الأول والذي بإمكان البلدان المضيفة بموجبه الموافقة انفرادياً على المشاريع وإصدار الأرصدة من دون أي رقابة دولية. وقد تم إصدار 95% من أرصدة التنفيذ المشترك (JI) كافة في إطار المسار الأول، وكثير منها لا يراعي السلامة البيئية بشكل واضح .

فلنأخذ أوكرانيا على سبيل المثال، وهي أكبر مورّد لأرصدة آلية التنفيذ المشترك (JI) ولديها 69 مشروعاً مسجلاً بموجب المسار الأول. جرى التدقيق في ستين من هذه المشاريع من قبل شركة تدقيق واحدة والتي يقوم صاحب المشروع بدفع أتعابها. وعادة ما يستغرق مثل هذا التدقيق أشهر عدة، ولكن تم التدقيق ببعض المشاريع بأعجوبة بفترة تقل عن 7 أيام، وهذا بالكاد يوحي بالثقة... العديد من هذه المشاريع طلبت تسجيلها فقط في العامين الماضيين لكنها تتلقى "الأرصدة في وقت مبكر" لتخفيضات الانبعاثات التي تحققت قبل بدء العمل ببروتوكول كيوتو، والبعض حصل على الأرصدة في عام 2002. لا تحتاج هذه المشاريع إلى تطبيق قواعد آلية التنفيذ المشترك كونها نفّذت قبل فترة طويلة من بدء العمل بالآلية .

ليس هدفنا التمييز ضد أوكرانيا، إننا نقوم فقط بالإشارة إلى ما يحدث عندما يكون بإمكان البلدان أن تصدر الأرصدة انفرادياً ويمكن استخدام هذه الأرصدة بعد ذلك للامتثال بموجب نظام عالمي. لكن المصلحة الذاتية على المدى القصير تتفوق على الأمن المناخي على المدى الطويل. فأيها المندوبون الكرام، الرجاء أن تأخذوا هذا الأمر بالاعتبار قبل أن تصادقوا بحماس على نهج ومعايير فوضوية بموجب إطار مختلف النهج التابع للفريق العامل المخصص المعني بالعمل التعاوني (LCA) على المدى الطويل. كما تحتاج الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ إلى وضع قواعد موحّدة للآليات من أجل ضمان النزاهة. ونحن نعلم الآن من آلية التنفيذ المشترك أن الموافقة على المستوى الوطني من دون إشراف الاتفاقية الإطارية ببساطة لا يفي بالمطلوب.

للأسف، فإن القواعد الجديدة المقترحة لمسار واحد موحّد في إطار آلية التنفيذ المشترك غير كافية لضمان النزاهة المناخية ضمن الآلية. ولا بد من تعزيز معايير السلامة البيئية (أي قواعد الإضافة وخط الأساس). فالمشاريع غير الإضافية بموجب آلية التنفيذ المشترك تقوّض أهداف التخفيف، وخصوصاً عندما يتم تنفيذها في البلدان ذات الفائض الكبير من وحدات الكميات المخصصة .(AAU) ولذلك من الأهمية بمكان أن تتمكن الدول التي لديها التزام طموح بالتخفيض فقط من استضافة المشاريع بموجب آلية التنفيذ المشترك .

نحن على وشك أن نفقد الفرصة السانحة لمنع كارثة تغير المناخ، ولا يمكننا القبول بأي آليات سوقية تصرف الانتباه ولا تقدّم تخفيضات جديدة وإضافية في الانبعاثات .

لن ينقذ صندوق الاستقرار آلية التنمية النظيفة (CDM)

لا يخفى على أحد أن مستقبل آلية التنمية النظيفة (CDM) يبدو قاتماً. وفقاً للفريق العالي المستوى حول الحوار بشأن السياسة العامة لآلية التنمية النظيفة، من المتوقع أن تنتج آلية التنمية النظيفة فائضاً من تعويضات الكربون يبلغ 1.25 مليار تقريباً بسبب انخفاض مستوى الطموح من جانب البلدان المتقدمة. وهذا ما أدّى إلى انخفاض الأسعار بشكل كبير ومحاولة إيجاد طرق للحفاظ على ازدهار السوق. خلال الجلسة العامة الافتتاحية لمؤتمر الأطراف العامل (CMP) بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول كيوتو، اقترحت الهند إنشاء صندوق استقرار لشراء الفائض من تعويضات الكربون، وهو ما أوصى به الفريق العالي المستوى حول الحوار بشأن السياسة العامة لآلية التنمية النظيفة. الجزء الكبير من فائض تعويضات الكربون سيكون مصدره مرافق تدمير مرافق الكربون الهيدروفلورية (HFC-23) في الهند والصين. تم حظر تعويضات الكربون الصادرة عن مشاريع تدمير مرافق الكربون الهيدروفلورية من جانب المشترين الرئيسيين (الاتحاد الأوروبي وأستراليا ونيوزيلندا) لافتقارها إلى الفوائد من ناحية السلامة البيئية والتنمية المستدامة. ومع عدم وجود مشترين، من شأن هذا الصندوق توفير مصدر جديد مناسب للأموال!

حتى لو لم يكن هذا الصندوق يسمح بتعويضات الكربون الصادرة عن مشاريع تدمير مرافق الكربون الهيدروفلورية، هناك أمور أخرى تدعو إلى القلق. فقد أظهرت نتائج جديدة من فريق الأبحاث حول السياسة العامة لآلية التنمية النظيفة أن المشاريع الضخمة لإمداد الطاقة بموجب آلية التنمية النظيفة والتي من المتوقع أن تنتج معظم الأرصدة حتى عام 2020، نادراً ما تكون إضافية وبالتالي تزيد من الانبعاثات العالمية. وهذا يعني أن صندوق الاستقرار سوف يشتري فائض تعويضات الكربون من المشاريع الصناعية والمشاريع التي من غير المرجّح أن تكون إضافية. ويبدو هذا وكأنه الاستخدام الأسوأ للأموال الشحيحة المستخدمة في أنشطة مكافحة تغير المناخ. من المؤكد أن هناك طرق أكثر فعالية لإنفاق الأموال المخصصة لأنشطة التخفيف مثل دعم مباشر لتطبيق تعرفة الطاقة المنتجة من المصادر المتجددة وغيرها من تدابير السياسات التي أثبتت جدواها .

بالإضافة إلى ذلك، إذا أرادت آلية التنمية النظيفة أن تكون جاهزة ومناسبة للمستقبل، فهي تحتاج إلى التخلص من حمولتها الزائدة من المشاريع التجارية على النحو المعتاد التي تقوم بتضخيم إمداداتها. من شأن حظر الأرصدة من المشاريع التي من غير المرجّح أن تكون إضافية بعد عام 2012 التخلص من 1.6 مليار من تعويضات الكربون بين الآن وعام 2020. كما أن من شأن منع هذه المشاريع من تجديد فترة الاعتماد الخاصة بها وعدم السماح بتسجيل مشاريع جديدة المساهمة بشكل كبير في هذه المسألة .

بدلاً من وضع الأموال في صندوق الاستقرار في إطار آلية التنمية النظيفة، ينبغي على البلدان المتقدمة رفع مستوى الطموح وتقديم الأموال لمساعدة البلدان النامية على اتخاذ الإجراءات التي تحوّل اقتصاداتها إلى مسار التنمية منخفضة الكربون. الأمر بهذه البساطة والسهولة !

جائزة أحفورة اليوم: 29 نوفمبر 2012

تحتل بولندا المركز الأول في استخدام الوقود الأحفوري: في بولندا، أعلن وزير البيئة كورولیك عن موقف بلاده من محادثات الدوحة بقوله أن ترحيل وحدات الكميات المخصصة (AAU) ليس مسألة ذات أولوية بل الأهم هو طول فترة الالتزام الثانية والالتزامات الواردة في بروتوكول كيوتو. لذا علينا أن نذكّر الوزير بأن ترحيل وحدات الكميات المخصصة يؤثر على مستوى الطموح في فترة الالتزام الثانية. بالإضافة إلى ذلك، لا تريد بولندا أن تتخلى عن طن واحد من الفائض الكبير لديها في مخصصات انبعاثات وحدات الكميات المخصصة للمساهمة في السلامة البيئية. لماذا؟ لأن وارسو تعتقد أن فائض وحدات الكميات المخصصة لديها هو قضية وطنية بحتة. لكن انبعاثات الكربون ليست مرتبطة بالحدود الوطنية وهذه المسألة هي عنصر أساسي في المفاوضات بشأن فترة الالتزام الثانية. أما المركز الثاني فكان من نصيب روسيا: بعد محادثات وزارية، أكد نائب رئيس الوزراء الروسي يوم الأربعاء أن بلاده لن توقّع على فترة الالتزام الثانية بموجب بروتوكول كيوتو. وسوف تعلن روسيا في الأسبوع المقبل عن أهدافها لخفض الانبعاثات ولكنها لن تنسب إلى فترة الالتزام الثانية التي تلقى معارضة شديدة من روسيا. وهذا يعني أيضاً أن روسيا سوف تخسر فرصة المشاركة في مشاريع التنفيذ المشترك في المستقبل وهو مبتغاها.